Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 96-113
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.6

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The impact of some financial and banking indicators on the strength of the financial position: an analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange

Layla Abdul Karim Muhammad Al-Hashimi*, Amir Hazem Abdul Rahman
College of Administration and Economics/University of Mosul

Keywords:
credit quality, financial strength, financial resilience.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	02 Jul. 2025
Received in revised form	17 Jul. 2025
Accepted	17 Jul. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Layla Abdul Karim Muhammad
College of Administration and Economics/University of Mosul

Abstract: The aim of the research was to measure and analyze the reality of financial and banking indicators and the extent of their reflection on the strength of the financial position of the banks in the research sample. The descriptive and analytical approach was used to identify the impact of some financial and banking indicators on the strength of the financial position. The research sample included a group of commercial banks operating in Iraq, numbering (8) banks for the period 2012-2023. The study concluded with a set of conclusions, the most important of which is that the return on assets (ROA) indicator appeared to be the strongest indicator that positively and significantly impacted the strength of the financial position. It reflects the bank's operational ability to generate profits from its assets and represents a key indicator of the bank's financial and administrative efficiency. The study recommends improving financial position strength indicators by enhancing capital adequacy and liquidity indicators and following Basel III standards to strengthen regulatory and precautionary aspects.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 96-113
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.6

أثر بعض المؤشرات المالية والمصرفية على قوة المركز المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي **امير حازم عبد الرحمن**
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

المستخلص

هدف البحث إلى قياس وتحليل واقع المؤشرات المالية والمصرفية ومدى انعكاسها على قوة المركز المالي للمصارف عينة البحث، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على أثر بعض المؤشرات المالية والمصرفية على قوة المركز المالي وقد اشتملت عينة البحث على مجموعة من المصارف التجارية العاملة في العراق والبالغ عددها (8) مصارف للفترة 2012-2023، وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن مؤشر العائد على الموجودات (ROA) ظهر كأقوى مؤشر يؤثر وبشكل موجب ومعنوي على قوة المركز المالي. ويعكس قدرة المصرف التشغيلية على تحقيق أرباح من موجوداته، ويمثل مؤشرًا رئيسيًا على الكفاءة المالية والإدارية للمصرف، ويوصي البحث بضرورة تحسين مؤشرات قوة المركز المالي من خلال تعزيز مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة واتباع معايير لجنة بازل III لتقوية الجوانب الرقابية والاحترازية.

الكلمات المفتاحية: جودة الائتمان، قوة المركز المالي، المتانة المالية.

المقدمة

يُعد القطاع المصرفي دعامة رئيسة للنظامين المالي والاقتصادي في الدول، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة والأزمات المالية المتكررة مما يجعل تقييم قوة المركز المالي للمصارف خطوة ضرورية تساهم في بناء الثقة وضمان استدامة العمل المصرفي بكفاءة وفاعلية.

ويتناول هذا البحث دراسة تحليلية للعلاقة بين بعض المؤشرات المالية والمصرفية الأساسية وقوة المركز المالي مما يتيح فهم أعمق لطبيعة العلاقة وانعكاساتها على الاداء المصرفي.

وستساهم نتائج البحث في تقديم رؤى لصناع القرار والمحللين الماليين حول كيفية تعزيز قوة المركز المالي للمصارف، وتحقيق الاستدامة المالية في ظل التغيرات الاقتصادية المستمرة، وتقديم توصيات قائمة على نتائج التحليل لمساعدة ودعم متخذي القرار في تعزيز قوة المركز المالي من خلال تضبيط المؤشرات المالية المؤثرة عليه.

في ضوء ما تقدم، قسم البحث على أجزاء عدة تمثلت بالمنهجية والدراسات السابقة والإطار النظري للمتغيرات المالية وقوة المركز المالي ومن ثم الجانب التحليلي والاستنتاجات والتوصيات ومصادر البحث.

المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً. منهجية البحث:

1. **أهمية البحث:** تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على دور بعض المؤشرات المالية في تحديد قوة المركز المالي للمصارف عينة البحث، سواء من خلال تأثيرات مباشرة أو عبر مسارات غير مباشرة تتطلب تحليلاً معمقاً، وبعده قوة المركز المالي مرأة حقيقة تعكس الوضع المالي للمصرف وقدرته على الاستمرار والنمو، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين عدد من المتغيرات المالية (العائد

على الموجودات، العائد على حق الملكية، نسبة القروض المتعثرة، العائد على الودائع) وقوة المركز المالي متمثلة بـ (السيولة، جودة الائتمان، كفاية رأس المال) بهدف تعزيز الأداء المصرفي.

2. **مشكلة البحث**: تعد قوة المركز المالي من المؤشرات المهمة التي تعبر عن قدرة المصرف على تغطية عملياته وتكاليفه المالية وقدرته على الاستدامة في وقت الأزمة، إذ تعد بمثابة مؤشرات انذار مبكر ضد الصدمات المالية، إلا أن هذه القوة قد تتأثر كنتيجة لبعض المتغيرات المالية مثل (العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، نسبة القروض المتعثرة من خلال تقييم الخسائر الائتمانية المتمثل بالمعيار المحاسبي الدولي IFRS 9، العائد على الودائع) والتي قد توثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قوة المركز المالي وتعمل على تعزيزها او اضعافها، ومن هنا يمكن أن تتمحور مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

❖ ما مدى تأثير بعض المؤشرات المالية والمصرفية على قوة المركز المالي للمصارف عينة البحث؟

3. **أهداف البحث:** يهدف البحث الحالية إلى تحقيق الآتي:

1. قياس أثر كل من (العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، نسبة القروض المتعثرة، العائد على الودائع) في قوة ومتانة المركز المالي.
2. تحليل واقع المتغيرات المالية ومدى انعكاسها على قوة المركز المالي للمصارف عينة البحث.
3. تقديم توصيات قائمة على نتائج التحليل لمساعدة ودعم متخذي القرار في تعزيز قوة المركز المالي من خلال تضبيط المؤشرات المالية المؤثرة عليه.

4. **فرضية البحث**: يسعى البحث إلى اختبار الفرضية الرئيسة الآتية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعض المؤشرات المالية والمصرفية على قوة المركز المالي.
5. **منهج البحث**: تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على أثر بعض المؤشرات المالية على قوة المركز المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث.
6. **وصف عينة البحث**: اشتملت عينة البحث على مجموعة من المصارف التجارية العاملة في العراق والبالغ عددها (8) مصارف للفترة 2012-2023 كما موضح في الجدول رقم (1). إذ تم الاعتماد على البيانات الثانوية المدرجة في التقارير المالية والميزانيات السنوية الصادرة عن المصارف التجارية العراقية عينة البحث:

جدول (1): المصارف التجارية العراقية عينة البحث

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس
-1	مصرف بغداد	1992
-2	مصرف الشرق الاوسط	1993
- 3	المصرف الأهلي العراقي	1995
-4	مصرف الموصل	2001
-5	مصرف الشمال	2004
-6	مصرف أشور الدولي للاستثمار	2005
-7	مصرف المنصور	2005
-8	مصرف الائتمان	2011

المصدر: من اعداد الباحثين.

ثانياً. الدراسات السابقة ذات العلاقة بين بعض المؤشرات المالية وقوة المركز المالي: تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين بعض المؤشرات المالية وقوة المركز المالي، وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج متقاربة تؤكد على أهمية بعض المؤشرات المالية والتي حددتها المعايير الدولية والمحلية في تحديد قوة المركز المالي، مع وجود أدلة تدعم ذلك مثلا دراسة (الشمري، 2024) التي جاءت بعنوان (تأثير مؤشرات المتانة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006-2022) إذ يهدف البحث إلى بيان تأثير مؤشرات المتانة المالية في الاستقرار المصرفي من خلال المؤشرات المالية (نسبة كفاية رأس المال، نسبة الرفع المالي، معدل نمو الودائع المصرفية) أما الاستقرار المصرفي فيتم قياسه بالاعتماد على مؤشر (Z-score)، كما وتمثلت عينة البحث من خمسة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (بغداد، الشرق الأوسط، سومر التجاري، الأهلي العراقي، الخليج التجاري) للمدة الزمنية 2006-2022 واستخدمت الدراسة مجموعة من التحليلات وباستخدام معامل الانحدار المتعدد وأسلوب الحذف التراجعي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة أثر معنوي عكسي لمؤشرات المتانة المالية (كفاية راس المال، الرافعة) وعلاقة طردية لمعدل نمو الودائع مع الاستقرار المصرفي.

كما أكدت دراسة (حافظ،2017) والتي جاءت بعنوان (نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر دراسة تطبيقه على البنوك الاسلامية، البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الاسلامية) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تطوير مؤشر باستخدام نسب ومؤشرات مالية مختلفة تعبر عن الأداء المالي للمصارف العاملة في مصر والبالغة 36 مصرف، وتعكس قوة الأداء التشغيلي للمصرف من منظور قوة رأس مال المصرف وجودة الموجودات ومعدلات الربحية ومعدلات السيولة وكفاءة الادارة في التحكم وادارة مصاريف التشغيل وقد تم اجراء هذه الدراسة خلال الفترة من 2005-2016 وأظهرت نتائج البحث وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة احصائية ضعيفة بين البنوك التقليدية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الاسلامية والبنوك الاسلامية، إذ أظهر المؤشر أن المصارف الاسلامية ذات قوة مالية مرتفعة مقارنة مع المصارف الأخرى.

كما أكدت دراسة (فياض،2023) والتي جاءت بعنوان (دور محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتأثيرها على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية) إذ هدفت الدراسة إلى بيان محددات نمو القروض وأثرها في تحقيق المتانة المالية وأثرها في القيمة السوقية المضافة للمصرف وقد اعتمد البحث على سلسلة من التقارير المالية المنشورة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من 2006-2021 وشملت عينة البحث 8 مصارف أهلية من أصل 25 مصرف، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن المصارف تمتلك محددات نمو قروض لها أثر معنوي دال احصائياً في تحقيق المتانة المالية ويؤثران في القيمة السوقية المضافة وخرج البحث بتوصيات عدة أهمها ضرورة اهتمام ادارة المصرف بالعلاقة بين محددات نمو القروض والمتانة المالية وكيفية تأثيرهما في القيمة السوقية المضافة للمصارف.

كما أكدت دراسة (إبراهيم (2018) إلى التحديات التي تواجه المصارف المصرية عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9" الأدوات المالية" سواء المتمثلة في العرض أو القياس أو الإفصاح للأدوات المالية بالقوائم المالية والآثار المترتبة عليها، ولعل أهمها قياس مخصص خسائر الائتمان على أساس الخسائر المتوقعة وليست الفعلية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات

كسبيل لعلاج تلك الآثار منها ضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك المقابلة زيادة المكون من مخصص خسائر الائتمان في السنوات القادمة للمحافظة على رأس المال النظامي. تحميل ٥٠% على الأقل من مخصص خسائر الائتمان على حقوق الملكية خصماً من احتياطي المخاطر المصرفية. ضرورة تعديل نص البند (2) من المادة 52 من القانون رقم 91 لسنة 2005م باعتماد مخصص خسائر الائتمان بالكامل أسوة بالمخصصات الفنية لشركات التأمين.

وهناك أيضاً دراسات أجنبية مثل دراسة (Hernando & Carmen, 2005) والتي جاءت بعنوان:

(The impact of financial variables on firms' real decisions: Evidence from Spanish firm-level data)

إذ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير الوضع المالي للشركات في إسبانيا على قراراتها الاقتصادية، مثل الاستثمار في الموجودات الثابتة وتوظيف العاملين واعتمدت الدراسة على بيانات من قائمة المركز المالي للبنك المركزي الإسباني للفترة ما بين (1985 -2001)، وكانت عينة الدراسة 7,500 شركة. واختبر الباحثان عدداً من المتغيرات المالية التي تمثل مؤشرات للربحية والعبء المالي ونسبة المديونية، واستخدما تقنيات تحليل (Panel Data) عبر نماذج تصحيح الخطأ. وتوصّلت النتائج إلى أن العبء المالي المرتفع، سواء من خلال نسبة الفائدة إلى الإيرادات أو إجمالي خدمة الدين، له تأثير سلبي ومعنوي على كل من الاستثمار والتوظيف والربحية العالية مرتبطة بزيادة الاستثمار والنمو في التوظيف. والتأثير المالي ليس خطياً، إذ يصبح أكثر حدة عند تجاوز عتبات معينة من الضغوط المالية، كما طورت الدراسة مؤشرات مركبة للضغط المالي باستخدام الأوزان المستخلصة من النماذج الإحصائية، ووجدت أن الشركات التي تواجه ضغوطاً مالية أعلى كانت الأقل استثماراً وتوظيفاً، لاسيما في فترات الركود الاقتصادي.

كما أكدت دراسة (Ismawati) 2005، والتي جاءت بعنوان

Financial Performance of Banking Industry

إذ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أداء القطاع المصرفي من خلال دراسة أثر كل من نسبة كفاية رأس المال (CAR)، ونسبة الدين إلى حق الملكية (DER)، ونسبة القروض إلى الودائع (LDR)، والقروض المتعثرة (NPLs)، ونسبة العائد على حق الملكية (ROE) في المصارف المدرجة في سوق إندونيسيا للأوراق المالية للفترة من 2011 إلى 2016، سواء بشكل فردي أو مجتمع اذ تعتمد الدراسة على المنهج الكمي، وتم جمع البيانات الثانوية باستخدام أسلوب التوثيق. وتألفت العينة من 28 مصرفاً من أصل 41 مصرف ضمن القطاع المصرفي والتي استوفت المعايير المحددة لإدخالها ضمن العينة وقامت بنشر بياناتها المالية خلال فترة الدراسة. وقد تم تحليل البيانات باستخدام اختبار (t)، واختبار (F)، ومعامل التحديد، والانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) والعائد على حق الملكية (ROE) ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين إلى حق الملكية (DER) والعائد على حق الملكية (ROE).كذلك لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع (LDR) والعائد على حق الملكية (ROE).توجد علاقة معنوية موجبة بين القروض المتعثرة (NPLs) والعائد على حق الملكية (ROE).عند دراسة المتغيرات الأربعة مجتمعة

(CAR، DER، LDR، NPL)، تبيّن وجود تأثير معنوي مشترك على العائد على حق الملكية (ROE).

كما أكدت دراسة (Afroj, 2022) والتي جاءت بعنوان

(Financial strength of banking sector in Bangladesh: A CAMEL framework analysis)

هدفت إلى قياس القوة المالية للمصارف البنغلاديشية خلال الفترة (2010– 2015) باستخدام نموذج CAMEL ومؤشر مركب يُعرف بـ مؤشر القوة المالية (Financial Strength Index - FSI)، والمُحتسب باستخدام دالة القيمة التراكمية (Additive Value Function) التي تُعد من أدوات التحليل متعددة المعايير. أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية كانت أكثر قوة مالية من المصارف التقليدية والنوافذ الإسلامية، وإن المصارف الأهلية تفوقت على البنوك الحكومية من حيث القوة المالية في معظم مكونات نموذج CAMEL (رأس المال، جودة الموجودات، الكفاءة الإدارية، القدرة على تحقيق الأرباح، والسيولة المصرفية). كما بيّنت نتائج تحليل الانحدار أن كلًّا من حجم المصرف، وكفاءة استرداد القروض، ومستوى الرواتب، وتطور القطاع المصرفي له تأثير معنوي موجب على القوة المالية، في حين أن نسبة القروض إلى الموجودات كان لها تأثير سلبي. وتُعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً في كيفية بناء مؤشر مركب لقياس الأداء المالي للمصارف، بديلاً عن استخدام المؤشرات الفردية، وهي منهجية يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء المصرفي في بيئات أخرى.

كما أكدت دراسة (Kapoor,2019) والتي جاءت بعنوان

(Balance Sheet Strength and the Bank-Lending Channel: Evidence from an Emerging Market)"

إذ هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فاعلية قناة الإقراض المصرفي ضمن آلية انتقال أثر السياسة النقدية في اقتصاد ناشئ هو الهند. واعتمدت الدراسة على بيانات 122 مصرفًا تجاريًا هنديًا للمدة 2005–2017، وبينت أن المصارف ذات المركز المالي القوي – خصوصًا من حيث السيولة ونسب رأس المال – تكون أقل تأثرًا بالسياسة النقدية الانكماشية. إذ أظهرت النتائج أن المصارف، سواء الكبيرة أو الصغيرة، تستطيع الحفاظ على عرض القروض خلال فترات تشديد السياسة النقدية في حال كانت تتمتع بسيولة كافية أو نسب رأس مال مرتفعة. كما توصلت الدراسة إلى أن هذه المصارف تلجأ إلى ما يسمى بـ" قناة الودائع لأجل"، أي أن بإمكانها تعويض تراجع الودائع الجارية بزيادة الودائع لأجل خلال فترات الانكماش النقدي، مما يقلل من فاعلية السياسة النقدية عبر قناة الإقراض.

كما أكدت دراسة (Saddique & et al., 2016) والتي جاءت بعنوان

(The Effect of Financial Variables on Bank Performance Pre and Post Financial Crisis)

إذ تمثل هذه الدراسة أحد الجهود العلمية المهمة التي تناولت تأثير المتغيرات المالية على أداء المصارف قبل وبعد الأزمة المالية لعام 2008 في باكستان، من خلال تحليل بيانات كل من المصارف الإسلامية والتقليدية. واعتمد الباحثون على نموذج الانحدار لتحديد أثر مؤشرات مثل كفاية رأس المال، جودة الموجودات، جودة الإدارة، جودة السيولة، جودة الأرباح، وحجم المصرف على الأداء المصرفي (مقاسًا بـ ROA، ROE، وNIM/NNIM). وقد أظهرت النتائج أن الأزمة المالية أثّرت

سلبًا وبشكل معنوي على أداء المصارف. كذلك كان تأثير الأزمة أقل حدة في المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية. وقد لوحظ تأثير سلبي لمتغيرات كفاية رأس المال، جودة الموجودات، جودة الإدارة، جودة السيولة، وحجم المصرف على مؤشرات الأداء أثناء الأزمة، ولم يكن لمؤشر صافي هامش الفائدة (NIM/NNIM) تأثير معنوي واضح خلال فترة الأزمة، وتبرز أهمية الدراسة بكونها تسهم في توضيح الفروقات الهيكلية في الأداء بين المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الفترات الحرجة، وتعزز الفهم لدور المؤشرات المالية في تفسير أداء القطاع المصرفي، كما تمثل مصدرًا جيدًا للمقارنة عند دراسة الأزمات المالية وانعكاساتها على المصارف.

كما أكدت دراسة (Espinoza,2009) والتي جاءت بعنوان

The Role of Financial Variables in Predicting Economic Activity

إذ هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت المتغيرات المالية تسهم في تحسين القدرة التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو باستخدام نماذج VAR. وقد أظهرت النتائج أن الصدمات في المتغيرات المالية تؤثر على النشاط الحقيقي مع ذروة بعد 4 إلى 6 أرباع، وخاصة في الولايات المتحدة. أما في منطقة اليورو، فقد كانت الفائدة الاقتصادية من دمج المتغيرات المالية محدودة. وقد تبين من الدراسة أن المتغيرات المالية مثل: ميل منحنى العائد، ومؤشرات السوق المالي، تذبذب السوق، والعائد على الأرباح، قد تقدم إشارات مبكرة ولكن تأثيرها يعتمد على السياق الزمني ونوع الصدمات. وتمثل هذه الدراسة أحد المصادر المهمة التي أوضحت التأثير المشروط للمتغيرات المالية على النشاط الاقتصادي، وتحديدًا من خلال تحليل التنبؤات غير المشروطة والمشروطة، مما يجعلها مرجعًا ذو صلة في البحوث التي تتناول العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، أو تلك التي توظف النماذج الزمنية مثل VAR أو نماذج التنبؤ الكلي.

كما تُعد دراسة (Kapan & Minoiu, 2013) والتي جاءت بعنوان:

Balance Sheet Strength and Bank Lending During the Global Financial Crisis

وتعد من أهم الدراسات التي تختبر قوة ميزانية المصرف وقدرتها على الاستمرارية والنمو، إذ تقوم هذه الدراسة على أساس الافتراض الذي وضعته لجنة بازل III والذي يقوم على أساس أن التنظيم الأقوى لرأس المال والسيولة سيجعل المصارف أكثر مرونة للصدمات وأقل احتمالية لنقلها إلى الاقتصاد، حللت الدراسة سلوك منح القروض لأكثر من 800 مؤسسة مالية تجاه المقترضين من 55 اقتصاد متقدم وأسواق ناشئة وللفترة من 2006-2010 وتم تقسيم فترة الدراسة على ثلاث فترات وهي قبل الأزمة وفترة الأزمة وبعد الأزمة، توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها أن المقاييس المقترحة من لجنة بازل III كانت مفيدة جداً في تحديد المصارف الأكثر قوة وكانت المفتاح لتعافي الائتمان بعد الأزمة.

وبعد استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث العربية منها والأجنبية ومن خلال الاطلاع على أهم الاستنتاجات والتوصيات التي جاءت بها تمكنت الدراسة الحالية من تحديد موقعها بين الدراسات السابقة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما إذ حاولت الدراسة التركيز على أهم المؤشرات المالية التي أكدت عليها المعايير الدولية متمثلة بلجنة بازل III والمعايير المحلية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي والمعيار الدولي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية أغلب الدراسات ركزت على تأثير المعيار الدولي IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في

حين يركز هذا البحث على بيان أثر هذا المعيار من خلال نسبة القروض المتعثرة على قوة المركز المالي، كما غطت الدراسة فترة من 2012-2023 اذ شهدت هذه الفترة سلسلة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والأزمات المالية والصحية والسياسية وكانت عينة البحث مكونة من 8 مصارف عراقية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبهذا فقد اختلفت عن سابقتها من الدراسات السابقة،وتكمن الفجوة البحثية في هذا البحث بأخذه متغيرات في غاية الأهمية في القطاع المصرفي وهذه المتغيرات اكدت عليها لجنة بازل III كونها تؤثر على قوة المركز المالي للمصارف وبهذا فقد جاءت هذا البحث كمحاولة لسد الفجوة البحثية واستكمالاً للجهود السابقة بهذا المجال.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً. مفهوم قوة المركز المالي وأهميته: تعتبر قوة المركز المالي من المفاهيم الأساسية في الدراسات المالية والمصرفية، إذ تشير إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية طويلة الأجل واستمراره في تقديم خدماته ضمن بيئة سليمة ومستقرة. وتعكس هذه القوة مدى كفاءة المصرف بإدارة الموارد واعادة توزيعها، ومدى متانة قاعدة رأس المال في مواجهة الأزمات المالية (حافظ، 2017: 45). فقياس قوة المركز المالي تكون من خلال عملية يتم فيها تقييم لكافة الأعمال والأنشطة والخدمات المصرفية، والتي تتم من خلال ادارة المخاطر ومراقبتها للوقوف على قوة المركز المالي لها تجنباً للوقوع في الأزمات المالية (Mishkin, 2000: 523).

ويمكن قياسها من خلال مجموعة من المقاييس التي تمثل بمجموعها مؤشرا مركباً لقياس قوة المركز المالي وكما يأتي:

1. نسبة السيولة المصرفية: هي قدرة المصرف على الوفاة بالتزاماته المالية من خلال الموجودات المتداولة التي يمتلكها، فانخفاض السيولة يعرض المصرف لمخاطر التوقف عن السداد وفقدان الثقة (Kapoor, 2019: 60).
2. نسبة جودة الائتمان: تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على ادارة المحفظة الائتمانية وتقليل من نسبة القروض المتعثرة، إذ كلما انخفضت نسبة القروض المتعثرة ارتفعت جودة الائتمان ويمكن قياسها من خلال قسمة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض كمؤشر أساسي لجودة الائتمان والذي يرتبط عكسيا مع الربحية والاستقرار المالي وكذلك مع قوة المركز المالـي (Afroj, 2022: 41)، (الشمري، 2024: 113).
3. نسبة كفاية رأس المال: وتعد من أهم مؤشرات قوة ومتانة المركز المالي وهي مقياس لقدرة المصرف على تغطية المخاطر المرتبطة بموجوداته إذ كلما زادت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر زادت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر وتحقيق الاستدامة المالية . (Espinoza & et al., 2009: 28) (Hernando & Carrascal, 2005: 22)

ثانياً. المؤشرات المالية والمصرفية التي توثر على قوة المركز المالي: تتأثر قوة المركز المالي بمتغيرات مالية عدة ترتبط معها بعلاقات سببية مباشرة أو غير مباشرة مع استقرار المصرف ومرونته في مواجهة هذه المؤشرات التي اجتمعت بها أغلب الدراسات السابقة وهي كالآتي:

1. **نسبة العائد على الموجودات (ROA):** تعبر نسبة العائد على الموجودات عن مدى قدرة المصرف على توليد أرباح من اجمالي الموجودات، ويُعد من المؤشرات الجوهرية في تقييم الكفاءة التشغيلية والإدارية، إذ يمثل النسبة بين صافي الربح واجمالي الموجودات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على فعالية استخدام الموارد لتحقيق العوائد (Ismawati, 2005: 36). وقد أظهرت دراسات عديدة

أن نسبة ROAتترتبط ارتباطاً إيجابياً بقوة المركز المالي، لما يعكسه من كفاءة في إدارة الموجودات والتكاليف التشغيلية (Saddique et al., 2016: 102).

2. **نسبة العائد على حق الملكية (ROE):** تستخدم نسبة العائد على حق الملكية كمؤشر لقياس ربحية المصرف من وجهة نظر المساهمين، ويُظهر مدى تحقيق العائد على الأموال المستثمرة. النسب المرتفعة تعبر عن قدرة المصرف على تعظيم قيمة حق المالكين، مما ينعكس على قوة ومتانة المركز المالي وجاذبيته الاستثمارية (فياض، 2023، ص. 67). وترتبط هذه النسبة أيضاً بإدارة المخاطر، إذ إن الإفراط في استخدام الديون قد يرفع من نسبة ROE مؤقتاً، لكنه يضعف الاستقرار المالي على المدى الطويل (Kapoor, 2019:59).
3. **نسبة القروض المتعثرة (NPL):** تمثل القروض المتعثرة نسبة القروض التي يعجز العملاء عن سدادها إلى إجمالي القروض الممنوحة، وتُعد هذه النسبة من المؤشرات السلبية المؤثرة في جودة الموجودات. إذ إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى ضعف في سياسات الإقراض والتحصيل، ويؤدي إلى تآكل الأرباح ويهدد المركز المالي (Afroj, 2022:41). وتُظهر الدراسات وجود علاقة عكسية قوية بين NPL وقوة المركز المالي، إذ تؤدي القروض الرديئة إلى ارتفاع المخصصات وخسائر التشغيل (الشمري، 2024: 113). ومن ثم يؤثر على الاعتراف المحاسبي، إذ إن تطبيق IFRS 9 قد يؤدي إلى تغيير قيمة مخصص الخسائر وبالتالي يؤثر بشكل غير مباشر على نسبة القروض ويركز على توقع الخسائر مستقبلاً) بدلاً من الاعتراف بها بعد تحققها كما في المعيار السابق IAS) .(39 إذ تعد نسبة القروض المتعثرة مؤشرًا رقابيًا وماليًا مهمًا، يتم الإفصاح عنها وفقًا لمتطلبات معيار IFRS 7 ، بينما يتم الاعتراف بتأثيرها المحاسبي عبر آلية الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب IFRS 9.، تُعد نسبة القروض المتعثرة من المؤشرات المالية ذات الصلة المباشرة بمعيار IFRS 9، الذي يعالج الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ويؤثر في تقييم جودة الأصول المالية للمصارف.
4. **نسبة العائد على الودائع:** يُستخدم هذا المؤشر لتقييم كفاءة المصرف في استخدام الأموال المودعة لديه، ويمكن حسابه من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الودائع. ويمثل قدرة الإدارة على تعظيم العوائد من الموارد المجمعة من الجمهور (نوري، 2021،:74). ويدل ارتفاع نسبة العائد على الودائع على جودة السياسات الاستثمارية وفعالية توظيف الأموال، وهو ما يُسهم إيجابياً في تعزيز المركز المالي للمصرف.

بعد عرض هذه المتغيرات نلاحظ انها ترتبط بعلاقات معقدة ومترابطة تُسهم في تشكيل القوة المالية للمصارف. ووفقاً لمقاييس القوة المالية فإن متغيرات مثل كفاية رأس المال وجودة الائتمان والسيولة تُعد مؤشرات رئيسة لقوة المركز المالي.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي واختبار الفرضية

في ضوء الاطار النظري والدراسات التجريبية التي تضمنها الفكر المالي والمحاسبي ولاختبار فرضيات البحث، وتحقيق أهدافه الأساسية، والوصول إلى تشخيص كمي تجريبي لتقدير وتحليل أثر بعض المؤشرات المالية والمصرفية والمتمثلة بالعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع ونسبة القروض المتعثرة على المتغير المعتمد والمتمثل بقوة المركز المالي، إذ تم قياس قوة المركز المالي للمصارف عينة البحث باستخدام ثلاثة مؤشرات متمثلة بمؤشر كفاية رأس المال ومؤشر جودة الائتمان ومؤشر السيولة، أذ تم احتساب الوزن الترجيحي لكل نسبة بطريقة معامل الاختلاف بهدف التحديد الدقيق لأهمية ودرجة تأثير كل مؤشر بالنسبة لقوة المركز

المالي ولكل سنة على حدى ليكون المجموع النهائي للوزن الترجيحي يساوي واحد (1) وليتم بعدها جمع الناتج للوصول إلى النتيجة النهائية لمكون قوة المركز المالي، وباستخدام البيانات المزدوجة المتوازنة Balanced Panel Data وللفترة 2012-2023 لثمانية مصارف تجارية عراقية لتبلغ عدد المشاهدات (96) مشاهدة وكما يأتي:

أولاً. مصادر البيانات: تم الاستناد إلى قاعدة البيانات المنشورة على موقع هيئة سوق العراق للأوراق المالية للوصول إلى بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة والخاصة بالمصارف عينة البحث وهي (بغداد، اشور، الموصل، الشمال، المنصور، الأهلي، الشرق الأوسط، الائتمان).

جدول (2): يوضح متغيرات البحث وعلاقات التأثير

المتغير المعتمد			
المتغير	المؤشر	**الرمز**	
كفاية رأس المال	مؤشر قوة المركز المالي	FPS	
جودة الائتمان			
السيولة			
المتغيرات المستقلة			
المتغيرات	المؤشر	الرمز	التأثير المتوقع
متغيرات محاسبية ومالية	العائد على الموجودات	ROA	+
	العائد على حق الملكية	ROE	+
	العائد على الودائع	ROD	+
	نسبة القروض المتعثرة	performingloan	-

ووفقا للجدول أعلاه سيكون انموذج التقدير بالصيغة الاتية:

$$FPS = f(ROA, ROE, ROD, performingloan)$$

والتي بدورها تمثل أساس لبناء المعادلة القياسية الاتية:

$$FPS = \beta_0 + \beta_1 ROA + \beta_2 ROE + \beta_3 ROD + \beta 4\ performingloan + \varepsilon_i$$

ثانياً. منهجية تقدير النموذج: تتميز نماذج البيانات المزدوجة (Panel Data) بقدرتها على الأخذ بنظر الاعتبار الآثار المقطعية (الخصائص النوعية) التي ينفرد بها كل مصرف على حده، فضلا عن عدم إغفالها للآثار الزمنية بين تلك المصارف، علاوة على اهتمامها بما يوصف بعدم التجانس أو الاختلافات غير الملحوظة بمكونات العينة سواء المقطعية أو الزمنية كون إهمالها يعطي تقديرات متحيزة وغير متسقة (Greene,2003). ويتم التعامل مع هذه الاثار المقطعية والزمنية وفقا لنموذجين هما:

- ❖ نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) (FEM)
- ❖ نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) (REF)
- ❖ نموذج الأثر التجميعي (Pooled Regression Model) (PRM)

والشكل الآتي رقم (1) يوضح الرسوم البيانية لمتغيرات البحث

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.6

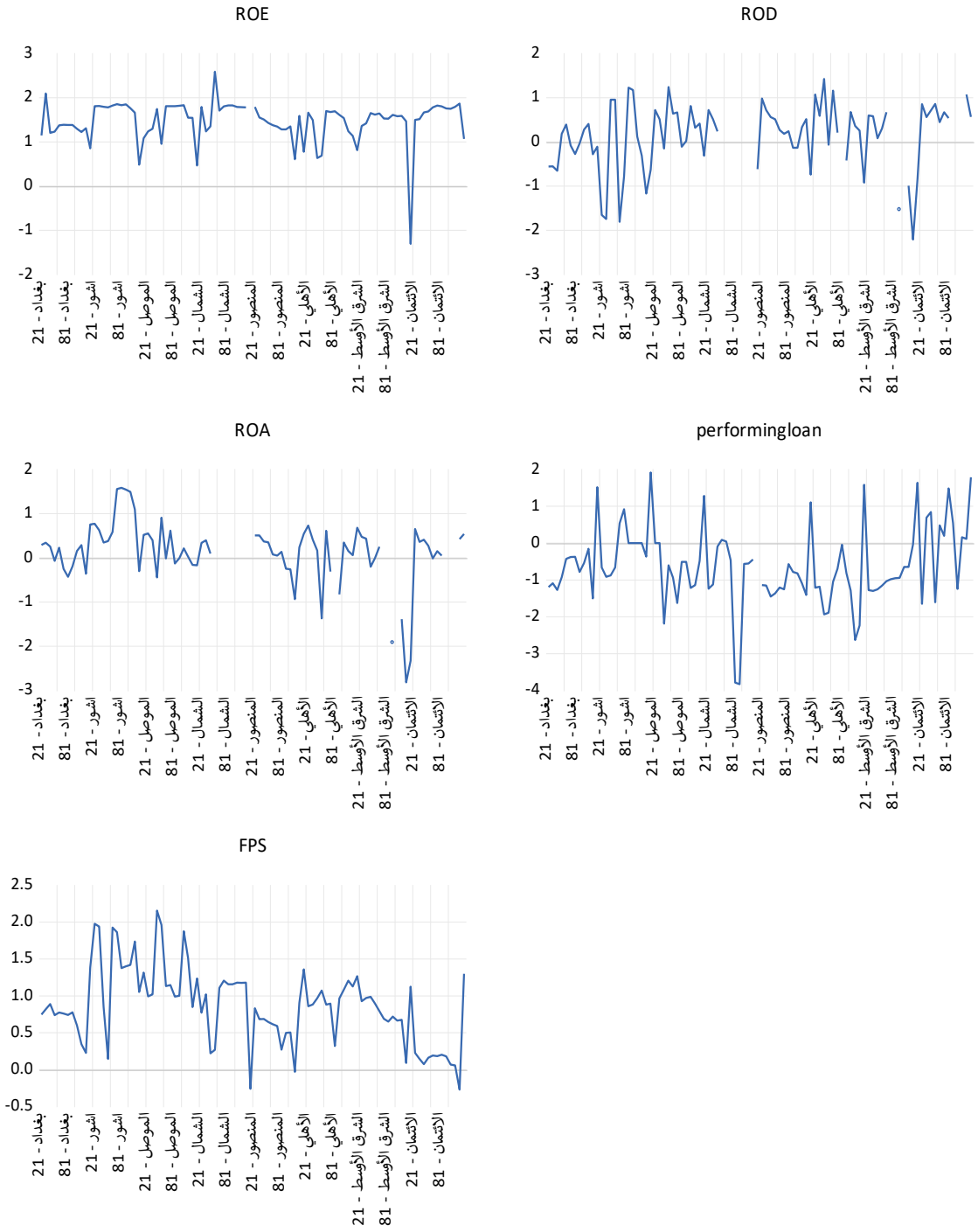

شكل (1): يوضح الرسوم البيانية لمتغيرات البحث

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12.

تم استخدام اختبار (PP)– Fisher - ndividual root، للتحقق مما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة (Stationary) أو غير مستقرة، وهذا مهم جدًا لتجنب النتائج الزائفة (spurious regression).وأظهرت النتائج أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى وأخرى عند الفرق الأول. كما في الجدول رقم 3.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 96-113
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.6

جدول (3): نتائج اختبار ndividual root - Fisher – PP لاستقراريه بيانات الـ Panel Data للمتغيرات عينة البحث

Variables	LEVEL			First Differnce		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
ROA	34.5389	33.9948	61.8283	.....	.....	.....
Prop.	0.0017	0.0021	0.0000	.....	.....	.....
ROD	39.4411	43.3586	59.1770	.....	.....	.....
Prop.	0.0003	0.0001	0.0000	.....	.....	.....
ROE	30.3644	37.2694	17.3787	78.4799	70.9411	105.6060
Prop.	0.0162	0.0019	0.3615	0.0000	0.0000	0.0000
performing loan	25.9721	20.5884	39.4073	48.8801	42.2229	78.9334
Prop.	0.0544	0.1949	0.0009	0.0000	0.0004	0.0000
FPS	40.7101	40.0263	16.6322	71.8723	54.0782	103.4300
Prop.	0.0006	0.0008	0.4098	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

جدول (4): نتائج تقدير إثر بعض المتغيرات المالية على قوة المركز المالي وفقا للنموذج التجميعي

Dependent Variable: FPS
Method: Panel Least Squares
Date: 06/15/25 Time: 17:22
Sample: 2012 2023
Periods included: 12
Cross-sections included: 9
Total panel (unbalanced) observations: 80

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.457716	0.161678	1.205750	C
0.0228	-2.325523	0.116960	-0.271993	ROE
0.0000	-5.128245	0.073690	-0.377902	ROD
0.0000	5.842736	0.082287	0.480779	ROA
0.0371	-2.122978	0.054579	-0.115871	PERFORMINGLOAN
0.358053	R-squared		0.411125	Root MSE
0.323816	Adjusted R-squared		0.898286	Mean dependent var
0.424608	S.E. of regression		0.516364	S.D. dependent var
13.52192	Sum squared resid		1.185163	Akaike info criterion
-42.40651	Log likelihood		1.334039	Schwarz criterion
10.45803	F-statistic		1.244852	Hannan-Quinn criter.
0.000001	Prob(F-statistic)		0.924174	Durbin-Watson stat

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.6

جدول (5): تحليل Hausman Test للنموذج

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled Test cross-section random effects				
Prob.	**Chi-Sq. d.f.**	**Chi-Sq. Statistic**	**Test Summary**	
0.8231	4	1.519726	Cross-section random	
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	**Var(Diff.)**	**Random**	**Fixed**	**Variable**
0.8437	0.000173	-0.251441	-0.248849	ROE
0.8680	0.000297	-0.350000	-0.352864	ROD
0.6736	0.000470	0.481698	0.490824	ROA
0.2948	0.000108	-0.050968	-0.040060	PERFORMINGLOAN

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12.

جدول (6): نتائج تقدير أثر بعض المتغيرات المالية على قوة المركز المالي وفقا للنموذج الثابت

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: FPS
Method: Panel Least Squares
Date: 06/15/25 Time: 18:43
Sample: 2012 2023
Periods included: 12
Cross-sections included: 9
Total panel (unbalanced) observations: 80

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.814690	0.123417	1.211298	C
0.0089	-2.696049	0.092302	-0.248849	ROE
0.0000	-5.145568	0.068576	-0.352864	ROD
0.0000	6.161384	0.079661	0.490824	ROA
0.4154	-0.819533	0.048882	-0.040060	PERFORMINGLOAN

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.704571	R-squared	0.278902	Root MSE
0.651659	Adjusted R-squared	0.898286	Mean dependent var
0.304761	S.E. of regression	0.516364	S.D. dependent var
6.222893	Sum squared resid	0.609085	Akaike infc criterion
-11.36342	Log likelihood	0.996165	Schwarz criterion
13.31575	F-statistic	0.764277	Hannan-Quinn criter.
0.000000	Prob(F-statistic)	1.948094	Durbin-Watson stat

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

جدول (7): نتائج تقدير أثر بعض المتغيرات المالية على قوة المركز المالي وفقا للنموذج العشوائي

Dependent Variable: FPS				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 06/15/25 Time: 18:52				
Sample: 2012 2023				
Periods included: 12				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 80				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0074	-2.752164	0.091361	-0.251441	ROE
0.0000	-5.273029	0.066376	-0.350000	ROD
0.0000	6.283740	0.076658	0.481698	ROA
0.2893	-1.067173	0.047760	-0.050968	PERFORMINGLOAN
0.0000	6.671578	0.175702	1.172209	C
		Effects Specification		
Rho	S.D.			
0.6036	0.376107	Cross-section random		
0.3964	0.304761	Idiosyncratic random		
		Weighted Statistics		
0.383279	R-squared		0.289345	Root MSE
0.350387	Adjusted R-squared		0.222314	Mean dependent var
0.298835	S.E. of regression		0.373967	S.D. dependent var
11.65270	F-statistic		6.697655	Sum squared resid
0.000000	Prob(F-statistic)		1.813411	Durbin-Watson stat
		Unweighted Statistics		
0.898286	Mean dependent var		0.338760	R-squared
0.872008	Durbin-Watson stat		13.92832	Sum squared resid

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

ثالثاً. تحليل نتائج النموذج القياسي: بُغية تحديد أثر المتغيرات المالية على قوة المركز المالي للمصارف التجارية العراقية، تم تقدير نموذج البيانات المزدوجة باستخدام منهجية الأثر العشوائي (Random Effects Model)، وذلك بعد إجراء اختبار Hausman الذي أظهر أن قيمة الاحتمالية بلغت (0.8231)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى تفضيل نموذج الأثر العشوائي لملاءمته طبيعة البيانات.

إن اختبار Hausman يُستخدم لمقارنة نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي(REM) ، والقاعدة هي:

إذا كانت ⟵ P-value < 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ⟶ نستخدم النموذج الثابت.

إذا كانت ⟵ P-value > 0.05 لا نرفض الفرضية الصفرية ⟶ نستخدم النموذج العشوائي. بما أن القيمة الاحتمالية 0.8231 وهي أكبر من 0.05، فأن النموذج الأنسب هو: "نموذج الأثر العشوائي."(Random Effects Model)

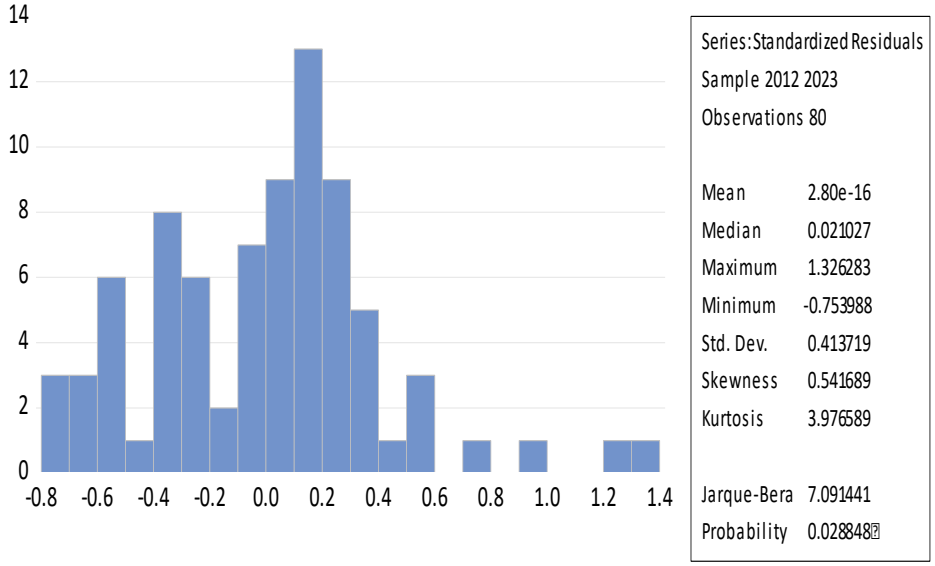

شكل (2): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

رابعاً. مؤشرات جودة النموذج: تبين ان معامل التحديد: $R^2 = 0.704$ أي أن النموذج يفسر 70.4% من التغيرات في قوة المركز المالي. وإن إحصائية: $F = 13.31$ $(P = 0.000)$ النموذج معنوي إحصائيًا ككل.، كذلك إحصائية: Durbin-Watson = 1.948 لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات. كذلك يشير إلى أن التباين في الخطأ المعياري مقبول.

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

أولاً. القيمة الاحتمالية ل العائد على الموجودات (ROA) بلغت 0.0000 وهي أقل من 0.05، وإن معامل التأثير +0.491 ما يعني أن التأثير معنوي إحصائيًا. والمعامل موجب، ما يعني أن زيادة ROA بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قوة المركز المالي بمقدار 0.491. وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين كفاءة تشغيل الموجودات وقوة المركز المالي. ومن الناحية المحاسبية والمالية أن العائد على الموجودات يُقيس قدرة المصرف على توليد أرباح من إجمالي الموجودات. وإن ارتفاع ROA يعني استخدامًا فعّالًا للموجودات، كالقروض والاستثمارات. هذا يُحسّن المركز المالي للمصرف من خلال تعزيز السيولة وزيادة رأس المال وتوفير غطاء أكبر للمخاطر. ويمكن عده مؤشراً على الكفاءة التشغيلية والإدارية للمصرف. وهذا يعني أن العائد على الموجودات يؤثر إيجابيًا وبشكل معنوي على قوة المركز المالي، مما يدل على أن كفاءة استخدام الموجودات في تحقيق الأرباح تعزز من متانة المركز المالي للمصرف.

ثانياً. القيمة الاحتمالية للعائد على حق الملكية ROE بلغت 0.00890 وهي أقل من 0.05، وإن معامل التأثير بلغ -0.249 أي إن التأثير معنوي لكنه سلبي، ما يعني أن زيادة ROE تؤدي إلى

انخفاض قوة المركز المالي. أن العائد على حق الملكية يقيس الربحية العائدة للمساهمين بالنسبة لرأس مالهم. وعلى الرغم أنه من المتوقع أن يكون موجبًا، فأن سلبية المعامل قد تعكس استخدام المديونية (الرفع المالي) بشكل مفرط لتحقيق أرباح مؤقتة، ما يزيد المخاطر. وكذلك الأرباح قد تكون غير مستدامة أو ناتجة عن عمليات غير تشغيلية. كذلك من الممكن إمكانية وجود ضغوط على حقوق الملكية مثل خسائر متراكمة أو توزيعات غير مدروسة. وإن ارتفاع ROE قد لا يكون دائمًا مؤشرًا إيجابيًا إذا لم يُدعَم بجودة أرباح واستدامة مالية حقيقية.

ثالثاً. القيمة الاحتمالية للعائد على الودائع ROD بلغت 0.0000 وهي أقل من 0.05، وإن معامل التأثير بلغ -0.353 أي إن التأثير سلبي ومعنوي بشكل واضح. وهذا يعني أي زيادة في العائد على الودائع تؤدي إلى تراجع قوة المركز المالي. أن العائد على الودائع يُمثل تكلفة الأموال التي يتحملها المصرف مقابل جذب الودائع. وإن ارتفاع ROD يعني أن المصرف يدفع فوائد أعلى على ودائع العملاء، ما يؤدي إلى: تآكل هوامش الربح الصافية. وزيادة التكاليف التشغيلية. وانخفاض السيولة إذا لم تقابلها عوائد من عمليات الإقراض أو الاستثمار. أن المصرف الذي يضطر إلى رفع العائد على الودائع بشكل كبير يعكس ضعفًا في الجذب التلقائي للودائع أو ضغوطًا تنافسية، مما يضعف مركزه المالي.

رابعاً. بالنسبة القروض المتعثرة (Performing Loan) بلغت القيمة الاحتمالية لنسبة القروض المتعثرة 0.4154 وهي أكبر من 0.05 أي إن التأثير غير معنوي إحصائيًا لأن القيمة الاحتمالية وبلغ معامل التأثير -0.040 أي إن المعامل سلبي، لكن لا يمكن الجزم بوجود تأثير واضح على قوة المركز المالي.**أن** القروض المتعثرة تُشير إلى ضعف جودة المحفظة الائتمانية.نظريًا، ارتفاع هذه النسبة يجب أن يُضعف المركز المالي لأنه:يقلل من الدخل المتوقع.ويُجبر المصرف على تكوين مخصصات خسائر، ما يؤثر على الأرباح.ويهدد السيولة والملاءة المالية.وعلى الرغم من أن التأثير غير معنوي في النموذج الإحصائي، فأن من الناحية المالية، تظل القروض المتعثرة مؤشرًا حيويًا يتطلب رقابة مشددة، وقد تكون النتائج متأثرة بتباين البيانات أو محدودية الفترة الزمنية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. ظهر مؤشر العائد على الموجودات (ROA) كأقوى مؤشر يؤثر بشكل موجب ومعنوي على قوة المركز المالي. ويعكس قدرة المصرف التشغيلية على تحقيق أرباح من موجوداته، ويمثل مؤشرًا رئيسًا على الكفاءة المالية والإدارية للمصرف.
2. تبين أن مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) كان ذو تأثير سلبي ومعنوي، رغم أنه كان من المتوقع أن يكون موجبًا، فقد يشير إلى اعتماد المصارف على الرفع المالي أو تحقيق أرباح غير تشغيلية، ويعكس ضعفاً في الاستدامة المالية والاستمرارية على الرغم من الربحية الظاهرية.
3. تبين أن مؤشر العائد على الودائع (ROD) كان ذو تأثير سلبي ومعنوي، مما يعني أن ارتفاع تكاليف جذب الودائع يضعف المركز المالي. وكذلك يعكس احتمالية ضعف في قدرة المصرف على إدارة التكاليف التمويلية بكفاءة.
4. أما نسبة القروض المتعثرة معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9" (NPLs) فتبين من خلال الجانب الاحصائي ان التأثير الإحصائي غير معنوي، لكن التأثير المالي سلبي ومحتمل الخطر. وهو بذلك يعكس وجود ضعف في إدارة المخاطر الائتمانية وجودة المحفظة.

5. من حيث قوة النموذج تبين ان النموذج يفسر ما نسبته (70.4%) من التغيرات الحاصلة في قوة المركز المالي، وهي نسبة جيدة ومن حيث اختبارات الثبات (PP) أثبتت أن معظم المتغيرات مستقرة بعد الفرق الأول. ومن خلال اختبار Hausman أكد افضلية استخدام نموذج الأثر العشوائي (REM).

ثانياً. التوصيات:

1. تعزيز كفاءة استخدام الموجودات (ROA) يوصي البحث بزيادة استثمار الموجودات، وتطوير أدوات التقييم الداخلي لضمان كفاءة توظيف الموارد المتاحة.
2. إعادة تقييم هيكل التمويل وحقوق الملكية (ROE) إذ يوصي البحث المصارف بتقليل الاعتماد على المديونية، وتحسين جودة الأرباح من خلال تعزيز النشاطات التشغيلية بدلاً من الاستثمارات عالية المخاطر.
3. خفض تكاليف الودائع (ROD) إذ ينبغي على المصارف تصميم منتجات ادخارية تنافسية دون رفع كبير للفوائد، والعمل على تعزيز الثقة المصرفية لتقليل الحاجة إلى رفع الفوائد لجذب العملاء.
4. التحكم في مؤشر القروض المتعثرة(NPLs) من خلال معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9" إذ يوصي البحث بإعادة هيكلة سياسات الإقراض بما يضمن جودة الائتمان. وتفعيل وحدات إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية في تقارير الائتمان.
5. تحسين مؤشرات قوة المركز المالي من خلال تعزيز مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول عبر برامج رقابة مالية ومحاسبية دقيقة. واتباع معايير لجنة بازل III لتقوية الجوانب الرقابية والاحترازية.
6. تبني استراتيجيات وقائية في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة مثل العراق، يوصي البحث بتبني استراتيجيات مرنة لإدارة رأس المال والمخاطر. ودعم دور التدقيق الداخلي والتقارير المحاسبية في كشف مكامن الخلل.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. نوري، عماد جودت.2021. تأثير استخدام المؤسسات المالية الحديثة كأداة لتقييم الاداء المالي والاستمرارية وفق معيار التدقيق الدولي رقم 570، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الادنى، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، قسم المالية والمحاسبة.
2. الشمري، سيماء حسن محمد علي.2024. تأثير مؤشرات المتانة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي –دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2022، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية والانسانية والصرفة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد.
3. حافظ، حسن محمد محمد.2017. نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية، البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الاسلامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس.
4. فياض، سليم رشيد عبود. 2023.دور محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتأثيرها على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية –دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الاهلية من 2006-2021، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.

5. ابراهيم نبيل عبد الرؤوف (2018)، "التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار 9 IFRS والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية راس المال النظامي-دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد 42، العدد 2.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Hernando, I., & Martínez-Carrascal, C. (2005). The impact of financial variables on firms' real decisions: Evidence from Spanish firm-level data. In BIS Papers No. 22, Part 4. Bank for International Settlements. Retrieved from.
2. Hernando, I., & Martínez-Carrascal, C. (2005). The impact of financial variables on firms' real decisions: Evidence from Spanish firm-level data. Banco de España, Working Paper.
3. Kapoor, S. (2019). Balance Sheet Strength and the Bank-Lending Channel: Evidence from an Emerging Market. UCD Geary Institute for Public Policy, Geary WP2017/09.:
4. Saddique, A., Ahmad, M., Mumtaz, R., & Arif, M. (2016). The Effect of Financial Variables on Bank Performance Pre and Post Financial Crisis. Journal of Finance and Accounting.
5. Espinoza, R., Fornari, F., & Lombardi, M. J. (2009). The role of financial variables in predicting economic activity (ECB Working Paper Series No. 1108). European Central Bank. Retrieved from.
6. -Hamad, K. M., Younus, N. M., & Mhmood, M. M. (2023). The Impact of Some Financial Variables on the Financial Sustainability of Iraq. Eurasian Journal of History, Geography and Economics.
7. Kapan, T., & Minoiu, C. (2013). Balance Sheet Strength and Bank Lending During the Global Financial Crisis. IMF Working Paper No. 13/102. International Monetary Fund.
8. Afroj, S. (2022). Financial Strength of Banking Sector in Bangladesh: A CAMEL Framework Analysis. Journal of Banking and Finance, 14(3.
9. Ismawati, S. (2005). Financial Performance of Banking Industry. Indonesia Journal of Business Research, 2(1)
10. Mishkin, Frederic. (2000). Financial Markets and Institutions. Addison Wesley, Longman Inc.3rd.ed. U.S.A.